Distr.: General
18 September 2012

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (*E/2012/L.26*)]

٢٠١٢/٣١ - متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ووثيقته الختامية[(١)]،

وإذ يشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ووثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ووثيقته الختامية[(٣)]،

---

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ووثيقته الختامية[٤]،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٩١/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقرار ١٤٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلق بالآليات المبتكرة لتمويل التنمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المتعلق بإنشاء عملية حكومية دولية شاملة للجميع معززة وأكثر فعالية للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية والقرار ٣٨/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلق بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي وسائر قرارات الجمعية العامة والمجلس المتخذة في هذا الصدد وإلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلق باستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس،

وإذ يحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية الذي عقد في نيويورك في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٥]،

وإذ يحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك في ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢[٦]،

وإذ يحيط علما كذلك بمذكرة الأمين العام عن الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية[٧]،

وإذ يعيد تأكيد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨] بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل كلي، وإذ يشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ

---

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) A/66/678.

(٦) A/67/81-E/2012/62.

(٧) E/2012/7.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يعيد أيضا تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ يقر بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستراتيجيات الوطنية والسيادة الوطنية،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك آثارها السلبية في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وإذ يسلم بأنه على الرغم من عودة النمو على الصعيد العالمي، لا بد من مواصلة الإنعاش الذي يعد هشا ومتباينا، وإذ يسلم بأن التصدي على نحو فعال للآثار المترتبة على الأزمة يتطلب الوفاء في حينه بجميع الالتزامات في مجال التنمية، بما في ذلك الالتزامات القائمة بشأن المعونة،

١ - **يعيد تأكيد** أهمية مواصلة الالتزام على نحو تام، وطنيا وإقليميا ودوليا، بضمان المتابعة الملائمة الفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨]، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٩] وأهمية مواصلة بذل الجهود الدؤوبة لإقامة الصلات بين جميع الجهات الفاعلة المعنية في سياق الخطة الشاملة لعملية تمويل التنمية؛

٢ - **يكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية وضرورة مواصلة أداء هذا الدور لكفالة استمرارية العملية وحيويتها، في الوقت الذي يعيد فيه تأكيد ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة الالتزامات المتعهد بها في مونتيري والدوحة والوفاء بها؛

---

(٩) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٣ - **يكرر أيضا تأكيد** ضرورة أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تدعيم دوره في تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وكمنتدى تشارك فيه جهات معنية عديدة؛

٤ - **يشير** إلى الفقرات ٢٥٥ إلى ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٤]، ويؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواج الجهود فيما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية؛

٥ - **يشدد** على ضرورة أن تشكل عملية متابعة تمويل التنمية سلسلة من الأحداث يسهم كل حدث منها في نشوء الحدث الذي يليه ويثريه، على نحو يؤكد الطابع الشامل للعملية ويحسن استخدام الآليات القائمة والموارد المتاحة ويزيد فعاليتها؛

٦ - **يرحب** بالمناقشات الموضوعية التي جرت أثناء الحوار الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية والاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويشدد على أن تلك المناقشات جزء لا يتجزأ يدعم كل منه الآخر من عملية متابعة تمويل التنمية؛

٧ - **يؤكد** ضرورة مواصلة تحسين سبل الحوار بين الدول الأعضاء وممثلي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أثناء انعقاد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس، في إطار منتدى للتحاور بين الجهات المعنية المتعددة؛

٨ - **يرحب** بازدياد تبادل الآراء والتنسيق، على مستوى الموظفين، مع المؤسسات المشاركة قبل عقد اجتماع المجلس الاستثنائي الرفيع المستوى؛

٩ - **يقر** بالجهود التي يبذلها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لمواصلة العمل مع الممثلين المعتمدين لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تحسين جدول أعمال اجتماع المجلس الاستثنائي الرفيع المستوى وتنظيمه، والنظر في إيجاد نهج مبتكرة تشجع، في جملة أمور، على مشاركة تلك المؤسسات على مستوى رفيع؛

١٠ - **يطلب** إلى رئيس المجلس أن يواصل، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، التعاون والتحاور بشكل وثيق مع المنظمات والجهات المعنية بشأن جميع عناصر التحضير للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس، وبخاصة موعد عقد اجتماع العام القادم

وجدول أعماله، سعيا إلى عقد مناقشة أكثر عملية وموضوعية يفسح فيها المجال للتحاور بشكل أفضل بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإطار تمويل التنمية؛

١١ - **يرحب** بالجهود المبذولة لإيلاء مزيد من الاهتمام للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية أثناء الدورة الموضوعية السنوية للمجلس، بما في ذلك إحالة البند إلى الجزء المعني فيه بالتنسيق؛

١٢ - **يؤكد** عزمه على مواصلة تحسين تلك الطرائق وفقا لقراريه ٢٠٠٩/٣٠ و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠؛

١٣ - **يشجع** جميع الجهات المعنية على النظر في تنظيم حلقات دراسية وحلقات نقاش وإحاطات إعلامية في إطار الأعمال التحضيرية للحلقات والإحاطات المذكورة أعلاه والمساهمة فيها، بغرض إبراز أهميتها وتوجيه الاهتمام إليها وتعزيز المشاركة فيها وإجراء مناقشات موضوعية بشأنها بصفة مستمرة؛

١٤ - **يلاحظ** المناقشات الجارية بشأن الآليات المبتكرة لتمويل التنمية، بما في ذلك المناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ في إطار الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الموضوعية للمجلس، في الوقت الذي يكرر فيه كذلك تأكيد ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية مكملة لمصادر التمويل التقليدية لا أن تحل محلها؛

١٥ - **يكرر تأكيد** أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بناء على فهم واضح لولايات كل منها وهياكلها الإدارية واحترامها؛

١٦ - **يرحب**، في هذا الصدد، بالدعوة التي وجهتها مؤسسات بريتون وودز إلى رئيس المجلس للمشاركة في اجتماع لجنة التنمية التابعة لمؤسسات بريتون وودز، ويلاحظ أن مشاركة رئيس المجلس في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، يمكن أن تسهم في عملية متابعة تمويل التنمية؛

١٧ - **يشجع** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، ولا سيما مكتب تمويل التنمية، على تبادل الآراء بانتظام، على مستوى الموظفين، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، توخيا لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون، على أن تعمل كل هيئة من هذه الهيئات وفقا للولايات الحكومية الدولية الخاصة بها؛

١٨ - **ينوه** بالجهود المبذولة حتى الآن من أجل تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، ويؤكد ضرورة استعراض طرائق هذه العملية، حسب الاقتضاء، وفقا للأحكام الواردة في الفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ١٤٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

١٩ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة النظر في ضرورة عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، ويشير في هذا الصدد أيضا إلى قرار الجمعية إجراء مشاورات غير رسمية بغرض اتخاذ قرار نهائي بشأن مسألة عقد مؤتمر من هذا القبيل بحلول عام ٢٠١٣، ويتطلع إلى ختام ناجح لتلك المشاورات؛

٢٠ - **يكرر مناشدته** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما سيسهل الاضطلاع بعملية حكومية دولية شاملة معززة أكثر فعالية لمتابعة تمويل التنمية.

الجلسة العامة ٤٩
٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢